ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الثالث ـ العدد الثاني

الجزء الثاني

7 / 12 / 1445 هـ - 13 / 6 / 2024 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القالش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربيّة، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربيّة.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربيّة والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكيّة (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢-تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

أثر الذكاء الاستراتيجيّ في إدارة الأزمات ٩

أ. فايز رشيد د. محمود عريض د. حسام خديجة

أخطاء زمن الفعل في الكتابات الامتحانية لدى طلاب اللغة الإنكليزيّة السوريّين ٤١

أ. غياث الشيخ إبراهيم د.عبد الحميد معيكل

الاستدلال بالمقاصد الشرعيّة في الثورة السوريّة ٦٩

أ. عبد الرحمن اليوسف د. محمد راشد العمر

الغزو السوفيتيّ لأفغانستان وأثره في التدخل الأمريكي المباشر في الخليج العربيّ ٩٥

أ. أحمد ازعيتر د. سهام هنداوي

القَسَم في مقام التّبرئة ١١٩

أ. جابر فرحان السَّلامة د. ضياء الدّين عبد الغنيّ القالش

سلاح الغوّاصة ودور السلطان عبد الحميد الثاني في إدخالها إلى البحريّة العثمانيّة ١٤٥

أ. حسام عبد المنعم الشحاد د. سهام محمد هنداوي د. عدنان مامو

تَكْرَارُ المَعْرِفَةِ فِي دِيوَانِ (الأَعْشَى الكَبِيرِ) ١٦١

أ. عدنان محمّد الغرَّاء د. ضياء الدين عبد الغنيّ القالش

دراسة استقصائية لطرق التجزئة العميقة الخاضعة وغير الخاضعة للإشراف المستخدمة في استرجاع الصور من قاعدة بيانات ضخمة ١٩٧

أ. صهيب بكور د. محمود موسى د. عبد الحافظ عبد الحافظ

دراسة خصائص المياه الجوفية وصلاحيتها للاستخدامات المنزلية والزراعية لعينة مختارة من الآبار في شمال محافظة حلب ٢٣٣

أ. علي شوبك د. بدر الدين الدخيل

دور إدارة المواهب في الصحة التنظيمية لدى العاملين في جامعات الشمال السوريّ ٢٦٩

أ. حسام إبراهيم د. محمود عريض د. عمر درة

مبدأ "المعاملة بالمثل" ومدى تطبيقه في الحالة السوريّة ٣١٥

أ. أيمن أحمد البيوش د. عبد الرحمن عزيزي

علاقة الاغتراب النّفسيّ بمعنى الحياة لدى عيّنة من طلّاب كليّة التّربيّة في جامعة إدلب ٣٤٥

أ.باسم يوسف د.عبد الحي المحمود

الغزو السوفيتيّ لأفغانستان وأثره في التدخل الأمريكي المباشر في الخليج العربيّ بين عامي (١٩٧٩ – ١٩٨٢)

إعداد

أ. أحمد ازعيتر د. سهام هنداوي

ملخص البحث:

تناول البحث الغزو السوفيتيّ لأفغانستان عام ١٩٧٩م، أسبابه ودوافعه المعلنة، حيث شكّل هذا التدخل بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الدوليّة، كما أوضح البحث الرد الأمريكي على السياسة السوفيتيّة الجديدة في المنطقة، إذ تبّنت الولايات المتحدة الأمريكيّة سياسة تقوم على التدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج العربيّ والمحيط الهنديّ، وبالتالي سقوط مبدأ نيكسون، وظهور مبدأ كارتر الذي يسمح بالتدخل المباشر لحماية المصالح الأمريكيّة.

كما أوضح البحث تشكيل قوات التدخل السريع في منطقة الخليج العربيّ، والبحث الأمريكيّ عن التسهيلات العسكريّة وإقامة القواعد لمحاربة النفوذ السوفيتيّ، ومنعه من التوسع في منطقة المصالح الأمريكيّة، كما تناول البحث أثر التدخل الأمريكيّ على الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة في الخليج العربيّ.

كلمات مفتاحية: الغزو السوفيتيّ، أفغانستان، التدخل الأمريكيّ، مبدأ كارتر، الخليج العربيّ.

The Soviet invasion of Afghanistan and its impact on the direct American intervention in the Persian Gulf between the years (1979-1982)

Prepared by:

Mr.Ahmed Azaitar Dr. Yahme Hindawi

Abstract

The research dealt with the Soviet invasion of Afghanistan in 1979, its declared causes and motives, as this intervention marked the beginning of a new phase in international relations. The research also clarified the American response to the new Soviet policy in the region, as the United States adopted a policy based on direct military intervention in the Gulf region and the Indian Ocean, and thus the fall Nixon doctrine, And the emergence of the Carter Doctrine, which allows direct intervention to protect American interests.

The research also showed the formation of rapid intervention forces in the region, The American search for military facilities and the establishment of bases to fight the Soviet rescue and prevent it from expanding in the area of American interest .The research also dealtض with the impact of the American intervention on the political and economic conditions in the Arabian Gulf.

Keywords: Soviet invasion, Afghanistan, American intervention, Carter Doctrine, the Arab Gulf.

Sovyetlerin Afganistan'I işgali ve bunun yıllar arasında Basra Körfezi'ne doğrudan Amerikan müdahalesine etkisi(1979-1982)

Hazırlayanlar:

Mr. Ahmed Azaita Dr. Siham Hindawi

Özet:

Araştırma, 1979'da Sovyetlerin Afganistan'I işgalini, bu müdahale uluslararası ilişkilerde yeni bir aşamanın başlangıcını işaret ettiği için ilan edilen nedenleri ve güdülerini ele aldı. Amerika Birleşik Devletleri, Körfez bölgesine ve Hint Okyanusu'na doğrudan askeri müdahaleye dayalı yeni bir politika benimsemiş ve böylece Nixon Doktrini'nin yıkılması ve Amerikan çıkarlarını korumak için doğrudan müdahaleye izin veren Carter Doktrini'nin ortaya çıkması sağlanmıştır.

Araştırma ayrıca bölgede hızlı müdahale güçlerinin oluşumuna, Amerikan askeri tesis arayışlarına, Sovyet etkisi ile mücadele etmek ve Amerikan çıkarları bölgesinde yayılmasını önlemek için üsler kurulmasına açıklık getirdi. Körfez'ndeki siyasi ve ekonomik koşullara müdahale etti.

Anahtar Kelimeler: Sovyet işgali, Afganistan, Amerikan müdahalesi, Carter Doktrini, Arap Körfezi.

- **أهمية البحث وأهدافه:**

تأتي أهمية البحث من أهمية الأحداث والتطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربيّ، خاصة في نهاية عقد السبعينيات، وازدياد حدة الصراع الدولي والتسابق على النفوذ بعد الغزو السوفيتيّ لأفغانستان، وانعكاس ذلك على دول الخليج العربيّ وتهديد أمنها والسيطرة على مواردها.

ويهدف البحث إلى توضيح حقيقة التنافس الدوليّ من الناحية السياسيّة والدبلوماسيّة، التي تطورت إلى استخدام القوة العسكريّة، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتيّ، بعد احتلال أفغانستان، والسياسة الأمريكيّة الجديدة في الخليج العربيّ التي جاءت وفقاً للعقيدة الأمريكيّة التي عرفت بمبدأ كارتر، التي كانت تهدف إلى حماية مصالحها على حساب دول المنطقة عبر التدخل المباشر.

- **إشكاليّة البحث:**

كان النصف الثاني من عقد السبعينيات، من الفترات التي اتّسمت بنوع من الهدوء النسبي على صعيد العلاقات الدوليّة، خاصة التنافس على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتيّ، إلا أنّه كان الهدوء الذي يسبق العاصفة، فقد انتقلت العلاقات من التنسيق إلى التوتر والتصعيد المستمر بسبب الغزو السوفيتيّ لأفغانستان، وعلى الرغم من أهمية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بنوع من التفصيل، إلا أنّها أغفلت في كثير من الأحيان الأثر المترتب على المناطق المتنازع عليها، ومنها منطقة الخليج العربيّ، وما حدث فيها من تحولات سياسية واقتصادية كان لها أكبر الأثر في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية للمنطقة. وتطرح الإشكالية عدداً من التساؤلات، منها:

- هل كان الغزو السوفيتيّ لأفغانستان يهدف إلى التقرّب من منابع النفط وتطويقها عبر الوصول إلى المحيط الهندي ومضيق هرمز؟ أم أنّها الدعاية الأمريكيّة الموجهة لمحاربة النفوذ السوفيتيّ؟
- هل كان التدخل الأمريكيّ المباشر في الخليج العربيّ بسبب التدخل السوفيتيّ في أفغانستان؟ أم أنه جاء استجابة لاحتياجات سياسية واقتصادية ملحّة دفعتها لتغيير سياساتها السابقة؟
- هل كانت سياسات دول الخليج العربيّ موحّدة ومنسّقة في وجه الأخطار الخارجية التي تهدّد
- أمنها واستقرارها؟ أم أنّ آلة الرصد السياسية والإعلامية لهذه الدول كانت بعيدةً عما يجري في
- محيطها الإقليمي والدولي؟

- **منهج البحث:**

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المتبع في الدراسات التاريخية السياسية، القائم على دراسة الأحداث وتحليلها بالاعتماد على المصادر والمراجع ذات الصلة، وذلك من خلال العرض التاريخي للغزو السوفيتيّ لأفغانستان، وتحليل دوافع السياسة الأمريكيّة الجديدة وأثرها في منطقة الخليج العربيّ. وبالتالي تقديم رؤية علمية جديدة موثّقة تضيف نفعاً للمكتبة التاريخية العربيّة.

- **خطة البحث وتتضمن:**

أولاً- مقدمة البحث.

ثانياً- التمهيد.

ثالثاً - العرض ويتضمن:

١- أسباب الغزو السوفيتيّ لأفغانستان.

٢- التدخل الأمريكيّ المباشر في الخليج العربيّ" مبدأ كارتر".

٣- إنشاء قوات التدخل السريع الأمريكيّة في الخليج العربيّ.

٤- البحث عن القواعد والتسهيلات العسكريّة لتنفيذ السياسة الأمريكيّة الجديدة.

٥- إدارة ريغان وتعاظم الخطر السوفياتي "مبدأ بريجنيف الخليجي".

٦- موقف دول الخليج العربيّ من السياسة السوفيتيّة الجديدة.

رابعاً - الخاتمة والاستنتاجات.

خامساً - الملاحق.

سادساً - قائمة المصادر والمراجع.

أولاً: مقدمة البحث:

لقد شكل الغزو السوفيتيّ لأفغانستان عام ١٩٧٩، نهايةً لمرحلة الانفراج في العلاقات السوفيتيّة-الأمريكيّة، وبداية لمرحلة التصعيد والتوتر المستمر، إذ شهدت هذه المرحلة عدداً من التطورات السياسية والعسكرية الخطيرة، حيث أدى قيام الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه إلى خلل في التوازن الإقليمي لصالح إيران، وزاد الاحتلال السوفيتيّ في تهديد المصالح الأمريكيّة في المنطقة، وقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة التدخل المباشر في شؤون المنطقة، وإقامة التحالفات ضد الاتحاد السوفيتيّ

لمحاولة تطويقه وهزيمته، وقد شكّلت التطورات السياسية والعسكرية مصدر قلق لدول الخليج العربيّ على أمنها واستقرارها، ما دفعها إلى القيام بمحاولات وحدوية لتنسيق الجهود والتعاون في مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية.

ثانياً – التمهيد:

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية، انتصاراً لدول الحلفاء، خاصة الاتحاد السوفيتيّ والولايات المتحدة، إلا أنّ مرحلة الوفاق بين الطرفين انتهت، وبدأت مرحلة جديدة من التنافس والصراع على مناطق النفوذ، وقد عرفت هذه المرحلة بالحرب الباردة بين القوتين، إذ استخدمت كل وسائل الصراع بين الطرفين عدا استخدام القوة العسكريّة، بحكم امتلاك الطرفين للأسلحة النووية وما تحمله من مخاطر الاستخدام على المستوى العالمي، إلا أنّه ونتيجة للتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ومن أهمها قيام الثورة الإيرانية، والمخاطر التي بدأت تهدد المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتيّ، الأمر الذي دفع السوفيت لاستخدام القوة العسكريّة واحتلال أفغانستان للدفاع عن الأمن القومي السوفيتيّ، ومنع الولايات المتحدة من إحكام سيطرتها على المنطقة، فجاءت ردة الفعل الأمريكيّة بالتدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج العربيّ والمحيط الهندي لحماية مصالحها، ومنع السوفيت من التقدم باتجاه المنطقة الأكثر حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيّة، ما انعكس سلباً على دول الخليج العربيّ من النواحي كافة.

الغزو السوفيتيّ لأفغانستان وأثره في التدخل الأمريكي المباشر في الخليج العربيّ:

ثالثاً: العرض ويتضمن:

١ – أسباب الغزو السوفيتيّ لأفغانستان:

لم تسر الأمور كما تشتهي الولايات المتحدة الأمريكيّة، فبعد سقوط الشاه ونجاح الثورة الإيرانية تفاجأ الأمريكان بدخول السوفييت إلى أفغانستان واحتلالها بالقوة العسكريّة، ويذكر مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي (زبيغنيو بريجنسكي) في تقرير له:" أنه في حال نجح السوفييت في أفغانستان، فإن حلم موسكو في الوصول إلى المحيط الهندي سيتحقق، وبالتالي سهولة الوصول إلى مياه الخليج" (العجمي، ٢٠٠٦، ص٣٩١).

لقد شكل التدخل السوفيتيّ في أفغانستان كارثةً مدمّرةً للأمن الإقليمي والدولي من وجهة

النظر الأمريكيّة، وبدأ الإعلام الغربي يحذِّر دول المنطقة من الخطر الداهم الذي تمثله الشيوعية على بلدانهم، وخاصة الخليج العربيّ، فلابد من التنسيق والتعاون وتقديم التسهيلات للولايات المتحدة لمواجهة التحديات، ومنع السوفييت من اختراق المنطقة والسيطرة عليها (محمود، ٢٠١٨، ١٥).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما الذي شجع السوفييت على غزو أفغانستان؟ وما الذي منع الولايات المتحدة الأمريكيّة من التدخل العسكري المباشر لحماية مصالحها؟

من الواضح أن السوفييت كان لهم وجود في أفغانستان عبر المستشارين العسكريين والمدنيّين، منذ حدوث الانقلاب العسكري عام 1973 بقيادة محمد داود، ويرى كابولوف أن أفغانستان أصبحت أكثر أهمية من وجهة النظر السوفيتيّة بعد انقلاب محمد مصدق في إيران عام 1953، والذي أمّم عدداً كبيراً من شركات النفط البريطانية في بلاده، ونجح إلى حد ما في خلع الشاه عندما كان رئيساً للوزراء في الفترة (1951– 1953). وقد برر السوفييت تدخلهم في أفغانستان، أنه جاء بطلب من الحكومة الأفغانية الشرعيّة لمساعدتهم في حرب المجاهدين، ويمكن قراءة الاستراتيجية السوفيتيّة على أنها محاولة لفك طوق الولايات المتحدة الأمريكيّة في جنوب آسيا. (العجمي،٢٠٠٦، ٣٩٢–٣٩٣).

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار، الاضطرابات التي شهدتها أفغانستان والتطورات السياسية والعسكرية التي حدثت في المنطقة عند تقييمنا لهذه المرحلة، فربما كان الروس يريدون أخذ زمام المبادرة في اللعبة الكبيرة، واتخاذ خطوات وقائية في هذا الصدد، فقد حاول النظام الشيوعي الذي جاء إلى السلطة في أفغانستان بعد الانقلاب ضد محمد داود في 27 / نيسان 1978، والذي عرف باسم "ثورة سيفر"، أن يدخل تغييراً جذرياً على الفسيفساء الدينية والتقاليد الراسخة للشعب الأفغاني. إن تلك المحاولة ووجهت بمقاومة صلبة من قبل الشعب في أفغانستان، فبدأت الثورات في جميع أنحاء البلاد. وفي هذه الأثناء بدأت الحكومة الشيوعية بتصفية كوادرها على خلفية النزاعات الداخلية التي عصفت بها، حيث أقدم حفيظ الله أمين على اغتيال تاراكاي، فيما قام السوفييت بعدها بتصفية أمين لعدم ثقتهم به، عبر دعم انقلاب عسكري آخر ضده، وتنصيب بابراك كرمال رئيساً للبلاد ولهذا السبب، استثمر السوفييت لكسب صداقة أفغانستان. وبعد ثورة الأفغان إثر إقصاء نظام تاراكي، رأى السوفييت أن المكاسب التي حققوها في أفغانستان بدأت تذوب وتذهب في مهب الريح. وغالباً لهذا السبب ربما قرر السوفيت غزو أفغانستان (أوزتوك، ٢٠١٧).

وقد اعتبرت موسكو أنّ ميزان القوى في نهاية السبعينيات لم يعد كما كان في منتصف الأربعينيات، وكان غزو أفغانستان رسالة سوفياتية لواشنطن حتى تراعي المصالح الحيوية الاستراتيجية السوفياتية في المنطقة، ولدعم الدبلوماسية بالمدفع (Nixon, 1980, 102).

ويضيف وزير الدفاع السوفيتيّ المارشال أوستينوف سبباً آخر إلى جملة الأسباب التي دفعت صانعي القرار السوفيتيّ لغزو أفغانستان، ويقول: "إن الخوف من أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكيّة بالتغلغل في أفغانستان بعد أن خسرت إيران، لكي تحافظ على وجودها العسكري على حدود الاتحاد السوفيتيّ الجنوبية"، لذلك كان ضمان الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتيّ، وخشية انتشار المد الإسلامي إلى دول آسيا الوسطى بعد قيام الثورة الإيرانية، من أهم الأسباب التي دفعت السوفيت لاحتلال أفغانستان، منتهزين فرصة قيام الثورة الإيرانية، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكيّة بأزمة الرهائن في السفارة الأمريكيّة في طهران، وخشية من التوسع الأمريكي في المنطقة (الحلو، ٢٠٢١).

2- التدخل الأمريكي المباشر في الخليج العربيّ "مبدأ كارتر":

لقد جاء التدخل السوفييتي العسكري في أفغانستان لمصلحة الجناح الموالي للسوفييت ليزيد من قلق الولايات المتحدة ومخاوفها، ورأى الأمريكيون في التدخل السوفيتيّ أهدافاً خليجية تستهدف الاقتراب من مناطق إنتاج النفط تمهيداً للسيطرة عليها أو اقتسام مواردها مع الغرب. وكان التفسير الأمريكي لهذا التدخل نابعاً من اقتناعهم بحاجة السوفييت إلى النفط العربيّ بسبب العجز المتوقع في إنتاجهم المحلي في منتصف الثمانينيات وفقاً لتقرير وكالة الاستخبارات المركزية. وكذلك الاقتراب من المياه الدافئة (حلم الروس القديم) في المحيط الهندي وبالوجود السوفيتيّ العسكري في أفغانستان لم يعد يفصل السوفييت عن تلك المياه سوى الحدود الباكستانية، ونظراً للتطورات الإقليمية والدولية الخطيرة التي شهدها العالم بدءاً من عام 1979، ولتقييم السياسة الأمريكيّة الخارجية، تم استدعاء خبراء الاستراتيجية في إدارة كارتر لوضع الخطوط الرئيسة لمبدأ جديد يتناسب مع التطورات المتلاحقة في منطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكيّة، ويمكن اعتبار صدور مبدأ كارتر بمنزلة بداية لمرحلة جديدة في السياسة الأمريكيّة تختلف جذرياً عن سياستها خلال الحقبة التي أعقبت الحرب الفيتنامية، وبمعنى آخر فإن إعلان مبدأ كارتر كان يعني سقوط مبدأ نيكسون الذي كان يقوم على تخلي الولايات المتحدة الأمريكيّة عن التدخل العسكري المباشر،

والاعتماد على القوى الإقليمية في حفظ المصالح الأمريكيّة (علي، ٢٠١٨، ١٦-١٧).

ومن الجدير بالذكر، أن حكومة كارتر وصفت قبل الغزو السوفياتي لأفغانستان، بأنها كانت متذبذبة واسترضائية ومن دون هدف، كما يقول الرئيس رونالد ريغان، وكانت ردة الفعل الأولى لديها، على الرغم من أهمية إيران والخليج والمحيط الهندي، أن أفغانستان أصبحت مستنقعاً فيتنامياً للسوفييت، كما كانت ترى أن الأوّلى أن تتدخل في إيران لا في أفغانستان إن كانت هناك نية للتدخل، إضافةً إلى أن التدخل والتصادم مع السوفيات سيعقد المشكلة الإيرانية – الأمريكيّة، لأن الطلبة ما زالوا يحتجزون الرهائن في السفارة الأمريكيّة، كما كانت إدارة كارتر تحسب حساباً للمكاسب التي حققتها الإدارة في محادثات الحد من الأسلحة النووية "سالت" (SALT)، التي سيعكرها التدخل الأمريكي، بل رأت في تحليلها الأولي للوضع أن التدخل في أفغانستان يعدّ تدخلاً في منطقة نفوذ سوفياتية، وسيعرض الإدارة لهجوم من طرفي الكونغرس. وفي هذا التحليل الأخير، نجد أن الأمريكيين كانوا قد وصلوا إلى قبول الأمر الواقع، وهو النفوذ السوفياتي في أفغانستان منذ عام ١٩٧٣م، عندما أقام داود علاقات قوية مع السوفييت، وتطورت قدماً والأمريكيون يشاهدونها من دون تدخل، حتى ختمت بطابع رسمي بدخول المظليين السوفيات إلى أفغانستان عام ١٩٧٩م. (Klare,2001,24).

ولا بد من التنويه، إلى أن الأمريكان كانوا يعولون على الاحتجاجات من الرأي العام الإسلامي، وعلى اللاجئين الأفغان ومشكلتهم الإنسانية من جراء التدخل السوفياتي في أفغانستان، كما كانوا عازمين على إيصال القضية إلى الأمم المتحدة، وتحذير الصين من عواقب هذا العمل عليها، لكن الإجراء الأكثر حسماً، كان في تبني دعم المجاهدين في أفغانستان، مادياً ومعنوياً، وحثّ الدول الإسلامية وخاصة المملكة العربيّة السعودية على دعمهم وتنظيم صفوفهم، وتكثيف الدعاية التي تضخم الخطر الشيوعي على هذا البلد المسلم، ثم الخطوة التي اقترحها مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي في استمالة باكستان، أو الضغط عليها إذا تطلب الأمر ذلك، لتكون الشريان الذي يغذي المجاهدين الأفغان. ومن هنا تحولت أزمة أفغانستان من تدخل سوفياتي لفرض حكومة موالية إلى حرب باردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (الفيصل، ٢٠٢٠).

وعلى ضوء تلك الاعتبارات، أكّد الرئيس جيمي كارتر صراحة ارتباط الأمن الخليجي بالأمن القومي الأمريكي، وكان ذلك في رسالته الشهيرة التي ألقاها في الكونغرس في 21 / كانون الثاني/ 1980م، أي بعد شهر واحد من التدخل السوفيتيّ في أفغانستان، والتي تضمنت مجموعة من المبادئ التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكيّة التحرك السريع لمواجهة الاتحاد السوفيتيّ في معركة التنافس

القائمة بين الدولتين، وحدّد الرئيس الأمريكي في رسالته هذه اتجاهاً جديداً في السياسة الأمريكيّة فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربيّ صار يُعرف بمبدأ كارتر، الذي جاء واضحاً وصريحاً من حيث نصه على: "أنّ أي محاوله تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها باعتبارها انتهاكاً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكيّة، ومثل هذا الانتهاك سوف يقاوم بكل الوسائل اللازمة بما في ذلك استخدام القوة العسكريّة (شكر، ١٩٨٢، ٨٨).

يتّضح من سياسة كارتر أنّ المبدأ الجديد في السياسة الأمريكيّة ما كان ليظهر لولا حدوث هذه التطورات الخطيرة، فلم يكن يُنظر إلى أفغانستان كعين للعاصفة، وليست في قلب أوروبا الغربية، كما أنّ سياسة الوفاق تسير على ما يرام. أما في الخليج، فقد كان كارتر يتحاشى انتقاد المطالبين بالإصلاح، حتى ولو كانوا من اليساريين، حتى لا يشجع الأنظمة الخليجية على التمادي في انتهاك حقوق الإنسان. وفي هذا يقول في خطاب له في جامعة نوتردام (Notre Dame University) في حزيران/ ١٩٧٧: "لقد تخلصنا من الخوف من الشيوعية، ذلك الخوف الذي جعلنا نسير مع الكثير من الدكتاتوريات في المنطقة" (Carter, ١٩٧٧).

يتبين من نصّ خطاب الرئيس جيمي كارتر، أنّ السياسة الأمريكيّة الجديدة قد أعلنت انتهاء مرحلة الاعتماد على القوى الإقليمية لحماية المصالح الأمريكيّة في المنطقة، وأنّها بصدد مرحلة التدخل المباشر للمحافظة على نفوذها، بعد أن أوشك هذا النفوذ على الانهيار إزاء التطورات السريعة، وأصبح التركيز واضحاً على مسألة أمن الخليج العربيّ، الذي أصبح يعني للولايات المتحدة الأمريكيّة بمنزلة الحفاظ على أمنها، وحماية مصالحها الاقتصادية ضد القوى الخارجية وخاصة الاتحاد السوفيتيّ، وفي صدد التطبيق العملي لمبدأ كارتر، قامت الولايات المتحدة بسلسلة من التحركات العسكريّة، كانت تهدف ليس إلى تحذير الاتحاد السوفيتيّ من مغبة اقترابه من الخليج، وإنّما التأكيد بأنّ لها القوة الكافية لمنعه من ذلك، حيث لم تكد تمضي بضعة أسابيع على صدور مبدأ كارتر، وتحديداً في آذار عام 1980م، حتى أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل قوة الانتشار السريع، التي تكونت من 100,000 مقاتل، لم يلبث أن ازداد عددها في فترة قصيرة إلى 200,000 مقاتل، وقد وضعت تلك القوة تحت القيادة المركزية، وحددت مهامها التي تقتضي التدخل العسكري

في منطقة الخليج أو في المناطق المجاورة له في حالة الضرورة (قاسم، ١٩٩٦، ٨٨-٨٩).

إن الاستراتيجية الأمريكيّة الجديدة التي وضع أسسها مبدأ كارتر، التي تنص على حق الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً في أي مكان تتهدّد فيه مصالحها ومصالح العالم الغربي الحيوية، ولما كان الخليج العربيّ بثروته النفطية يشكّل مصلحة حيوية بالنسبة للمصالح الغربية، فإن الدفاع عن هذه المصالح يحتاج إلى آلية للتنفيذ، وفي هذا الإطار برزت فكرة "قوات التدخل السريع"، والحصول على قواعد عسكرية في المنطقة تحت ستار التسهيلات العسكريّة.

3- إنشاء قوات التدخل السريع الأمريكيّة في الخليج العربيّ:

تعود فكرة إنشاء قوات التدخل السريع، إلى أوائل الستينيات عندما كان "روبرت ماكمار" Robert MacMar وزيراً للدفاع الأمريكي، إذ اقترح تعديلات على نظرية "الرد الشامل" النووي التي كانت سائدة في عهد أيزنهاور واستبدلها بنظرية "الرد المرن" التي تتيح ممارسة العمل العسكري بشكل لا يؤدي بالضرورة إلى مواجهة نووية مع السوفييت، وقد اقترح في هذا الشأن إنشاء قوات ضاربة متحركة يمكنها التدخل في المناطق النائية بسرعة وفاعلية، لكن هذا الاقتراح رفضه الكونغرس الأمريكي (علي، ٢٠١٨، ١٨).

وتبلور مفهوم قوات التدخل السريع بعد أزمة الطاقة عام 1973، واستخدام النفط كسلاح استراتيجي من قبل الدول العربيّة المنتجة، الأمر الذي دفع بالدوائر العسكريّة الأمريكيّة إلى طرح فكرة احتلال منابع النفط بالقوة، لكنها بقيت في حدود الضغط والتهويل، ولم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التطبيق إلا بعد انتصار الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه، واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكيّة في طهران، وفشل محاولة إنقاذ الرهائن، ما دفع بوزارة الدفاع الأمريكيّة إلى تشكيل قوة مؤلفة من 110 آلاف مقاتل للتدخل في الأزمات، وقد ارتفع عدد هذه القوات خلال فترة وجيزة، مع تكثيف الوحدات العسكريّة في منطقة الخليج والمحيط الهندي خاصة بعد العملية السوفيتيّة في أفغانستان. وفي أغسطس عام 1978 أصدر كارتر الأمر الرئاسي رقم 18، القاضي بتشكيل فرقة عسكرية للعمل في مناطق التوتر الإقليمي، ولاحقاً تبيّن أن الخليج العربيّ سيكون اختصاصها المباشر، للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لتلك المنطقة، وفي أواسط 1978 أشارت الدلائل إلى تعاظم الاهتمام بتعزيز الوجود الأمريكي في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربيّ، وفي آذار 1980، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار

السريع وعين الجنرال جون كيلي John Kelly قائداً لهذه القوات (برجاس، ٢٠٠٠، ٢٧٨).

4- البحث عن القواعد والتسهيلات العسكريّة لتنفيذ السياسة الأمريكيّة الجديدة:

ومن الجدير بالذكر، أن قوات التدخل السريع شكّلت الأداة التنفيذية التي يرتكز عليها مبدأ كارتر، وبالتالي فإن القواعد والتسهيلات العسكريّة الأمريكيّة في دول المنطقة تشكل البنية التحتية لعمل هذه القوات في تحركاتها لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصالحها الحيوية في الخليج وبحر العرب، لذلك سعت إدارة كارتر منذ عام 1980م، للحصول على قواعد في منطقة الخليج العربيّ والمحيط الهندي تتمركز فيها هذه القوات وتستخدمها لمواجهة الأزمات الطارئة والأخطار التي تهدّد النفط في الخليج، وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكيّة عقد اتفاقات مع كل من عمان، والصومال، وكينيا تسمح للقوات الأمريكيّة باستخدام القواعد العسكريّة الوطنية لهذه البلدان وبناء المنشآت والمستودعات الضخمة لتخزين المعدات الحربية من أجل تسهيل عمل هذه القوات في المنطقة. كما عزّزت الولايات المتحدة وجودها العسكري في قاعدة "الجفير" بالبحرين، وقاعدة مصيرة التابعة لسلطنة عمان وفي قاعدة "دييغو غارسيا" Diego Garcia وهي أكبر قاعدة رئيسة للبنتاجون في المحيط الهندي. إضافةً إلى ذلك، تمكّنت الولايات المتحدة من الحصول على تسهيلات عسكرية في بعض الموانئ والمطارات التابعة لأقطار ترتبط بعلاقات وطيدة مع الحكومة الأمريكيّة، مثل مصر، وإسرائيل، والسعودية (أضواء، ٢٠٢١).

ويلاحظ أن القواعد والتسهيلات العسكريّة التي حصلت عليه الولايات المتحدة، تهدف إلى تحقيق أمرين: إقامة سياج عسكري بالقرب من منابع النفط، وتقديم التسهيلات العسكريّة اللوجستية اللازمة لقوات الانتشار السريع، وإذا كان تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يشكل البعد العسكري للاستراتيجية الأمريكيّة الجديدة، فإن البعد السياسي لهذه الاستراتيجية يهدف إلى ضمان استقرار الأنظمة الحليفة وإلى تحقيق السلام الأمريكي في المنطقة، وتحويل الصراع في الشرق الأوسط من صراع بين العرب وإسرائيل إلى صراع بين العرب الموالين للولايات المتحدة والعرب الموالين للاتحاد السوفيتيّ (برجاس، ٢٠٠٠، ص٢٧٨-٢٧٩).

يتّضح مما تقدم، أنّ الأخطار التي بدت تهدد نفط الخليج وطرق نقله بعد قيام الثورة الإيرانية والتدخل العسكري السوفيتيّ في افغانستان، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، دفعت بالقوات الأمريكيّة وأساطيلها إلى الحضور المباشر في منطقة الخليج لحماية مصالح الغرب الحيوية المتمثلة بالنفط بشكل رئيسٍ، وليس دفاعاً عن دول المنطقة وثرواتها، بل لإحكام السيطرة على مقدراتها الاقتصادية

والتحكم بالقرار السياسي، وقد عبّر مبدأ كارتر عن هذا التوجه الجديد المبني على اعتماد الولايات المتحدة الأمريكيّة على قواتها الذاتية بدلاً من اعتمادها على الحلفاء. وما يهمّنا في هذا السياق، أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة عبر مبدأ كارتر كانت تسعى لتحقيق هدفين أساسيين وهما: حماية المصالح النفطية لأمريكا وحلفائها، من أي تدخل إقليمي ودولي، وتجنب تكرار استخدام النفط كسلاح من دول المنطقة، أما الهدف الثاني فتتمثل في منع السوفييت من الاقتراب من منطقة المصالح الأمريكيّة، وتصويره بالخطر الذي يهدد الأمن الداخلي لدول الخليج العربيّ، وللمنظومة الغربية وحلفائها عموماً.

5- إدارة ريغان وتعاظم الخطر السوفياتي "مبدأ بريجنيف الخليجي":

مع وصول الرئيس رونالد ريغان إلى السلطة نهاية عام 1981، لم تتغير أهداف السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الخليج، وذلك في الحصول على النفط وحماية طرق إمداداته إلى الولايات المتحدة وكل من أوروبا الغربية واليابان، وهي الاستراتيجية الأميركية نفسها لم تتبدل منذ الخمسينيات حتى اليوم. أضف إلى ذلك أن جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة، بدءاً من ترومان، أولت هذه الأهداف الأهمية الحاسمة في توجهاتها السياسية وإن اختلفت الطرق والوسائل لتحقيقها. فالرئيس ريغان انتقد السياسة التي اتبعها سلفه الرئيس كارتر إزاء الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج، ووصفها بسياسة التردد والارتباك أمام أزمات تتطلب الحزم. وبينما كان الرئيس كارتر يرى في تلك الأحداث نتيجة لعوامل إقليمية، اعتقد الرئيس ريغان أنّها من فعل الاتحاد السوفياتي وتدخلاته في نزاعات المنطقة للسيطرة عليها وعلى ثرواتها. ففي مقابلة له بتاريخ 9/ 3/ 1981 أشار إلى أن الاتحاد السوفيتيّ هو سبب كل اضطراب قائم، ولو لم يكن الروس متورطين في هذه اللعبة، ما كانت هناك نقاط ساخنة في العالم (برجاس، ٢٠٠٠، ٢٨٠).

أما الجانب الآخر من سياسة ريغان فقد تمحور حول إنشاء تحالف قوي يجمع الدول الصديقة لمواجهة المد السوفياتي أو ما عرف بمبدأ الإجماع الاستراتيجيّ، وفي إطار هذا المبدأ، عمدت إدارة ريغان إلى إعادة تسليح الدول الصديقة لأميركا ودعمها في المنطقة وفي مقدمتها إسرائيل ومصر والسعودية. ومن أجل هذه الغاية كانت زيارة ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركية في شهر نيسان 1981 إلى كل من مصر والسعودية والأردن وإسرائيل، والدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة، وكان الهدف الأساسي لهذا المسعى يتمثل في ربط دول المنطقة عبر تحالفات داخلية على غرار

اتفاقية كامب ديفيد، والحلف الاستراتيجيّ الأمريكي– الإسرائيلي، والتعاون الخليجي، ثم ربط هذه التحالفات خارجياً بحلف شمال الأطلسي، وذلك في محاولة أمريكية للتصدي للخطر الشيوعي، وتطويق الاتحاد السوفيتيّ، ومنعه من الاقتراب من منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكيّة (المصري، ٢٠٠٧).

ومن الجدير ذكره، أنّه إذا أخذنا في الاعتبار التصريحات التي أدلى بها الجنرال هيغ خلال جولته في تلك البلدان، نجد أن جميعها تمحورت حول الخطر السوفياتي على أمن الخليج وضرورة مواجهته بخلق تحالف استراتيجي مع الدول الصديقة، إلى جانب دعم إسرائيل والإشادة بدورها في المحافظة على مصالح أميركا الاستراتيجية، ثم محاولاته تحييد النفط أو فصله عن المسألة الفلسطينية أو عن كل القضايا السياسية في المنطقة. وهذا يعني عملياً إغلاق ملف الصراع العربيّ – الإسرائيلي وإعطاء الأولوية للدفاع عن المنطقة ضد الخطر السوفياتي المتمثل في الوجود العسكري السوفياتي في أفغانستان وفي الدول الراديكالية المؤيدة للسوفيت في المنطقة (برجاس، ٢٠٠٠، ٢٨٢).

وباختصار، فقد سعت إدارة ريغان إلى جمع معظم الدول العربيّة المعتدلة تحت مظلة أمنية أميركية واحدة، وأملت في أن يؤدي تخويف هذه الدول من الخطر السوفياتي على أمن الخليج ونفطه إلى انحيازها للولايات المتحدة وتشكيل تحالف سياسي – عسكري واسع النطاق تشرف عليه واشنطن من خلال الدعم العسكري. ولعلّ تشكيل مجلس التعاون الخليجي في نفس الفترة جاء تحت الرغبة الأمريكيّة وسياستها الجديدة، وفي نفس الوقت كان هناك تقاطع في مصالح دول الخليج العربيّ مع المصالح الأمريكيّة. ومع التوافق في وجهات النظر بين بعض الدول العربيّة وخاصة الخليجية منها والولايات المتحدة على أهمية الخطر السوفياتي، إلا أن هذه الدول أصرت على أولوية التهديدات الإسرائيلية والعمل على تطوير عملية السلام المتمثلة آنذاك باتفاقات كامب ديفيد.

وفي معرض حديثه عن الأوضاع في منطقة الخليج، أشار وزير الخارجية الأميركي ألكسندرهيغ، أنه على الرغم من تحذيرات إدارة الرئيس ريغان من التهديد السوفياتي، فإن المملكة العربيّة السعودية تعدُّ "إسرائيل" السبب الرئيس لعدم الاستقرار وعدم الأمن في منطقة الخليج، وأن الاتحاد السوفياتي يشكل أيضاً تهديداً للأمن الإقليمي والدولي عبر أعمال مثل تدخله في أفغانستان، وذلك في تصريح أدلى به الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بعد مقابلته وزير الخارجية الأمريكي، أمّا وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح، فقد شكّك بوجود خطر سوفيتي على منطقة الخليج، وأعلن

أنّ أمن الخليج هو من مسؤولية أهله، ولا مبرر لغزو سوفياتي إذا لم تتدخل أميركا في المنطقة. وإذا كانت غاية أي طرف الحصول على النفط فإنه لم يتقرّر وقفه بعد (برجاس، ٢٠٠٠، ٢٨٢).

ومن الطبيعي أن يهتم السوفييت بما يدور في الخليج بحكم القرب الجغرافي مع تجنب الدخول في اشتباك مباشر مع الولايات المتحدة أو الغرب. وقد طالبت موسكو بتحييد المنطقة وإبعادها عن الصراعات الإقليمية والدولية وفقا لمبدأ بريجنيف، الذي طرح مقابل المبدأ الأميركي حول "الأمن الجماعي متعدد الأطراف"، ومحاولة مستشار الأمن القومي الأميركي وقتها بريجنسكي الربط بين باكستان والصين لدعم المجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفيتيّ، وذلك في أثناء زيارته لباكستان في نيسان 1980، حيث التقى المجاهدين في مدينة بيشاور الباكستانية الحدودية مع أفغانستان، ثم حمل بارودة صينية واختبر فاعليتها أمام المجاهدين. كانت تلك إشارة واضحة إلى ضرورة أن تلتقي باكستان مع المجاهدين الأفغان والصين ضمن حلف يحقق جزءاً من استراتيجية الأمن الجماعي متعدد الأطراف في مواجهة موسكو، خصوصاً أن مثل هذا الاستراتيجية تعدُّ اختباراً أمريكياً لنوايا الصين وباكستان، ومدى خضوعهما لما تقرره الولايات المتحدة من استراتيجيات المحاكمة الدوليّة (المسفر، ٢٠١٨، ١٠٥– ١٠٦).

ولا بد من التنويه إلى أن تلك الحسابات الأمريكيّة لم تكن غائبة عن صانعي قرار السياسة السوفيتيّة حين اجتاحت قواتهم أراضي أفغانستان، وقد اجتمعت عديدٌ من الأسباب التي دفعت القيادة السوفيتيّة لوضع قضية الأمن في الخليج العربيّ في سلم أولوياتها وعلى جدول أعمالها، خاصة بعد صدور مبدأ كارتر، عقب الاحتلال السوفيتيّ لأفغانستان، فالاجتياح لم يكن لمواجهة قوة المقاومة الإسلامية التي لم تكن فعالة بعد، بقدر ما كان تحركاً عسكرياً إلى منطقة خطرة وحساسة بهدف الوصول إلى تسوية أمنية استراتيجية شاملة للمنطقة (العجمي، ٢٠٠٦، ٤٠٨).

وقد حاول السوفييت مراراً ومنذ عام 1971، التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة للحد من الوجود العسكري الأميركي والسوفيتي معاً في المحيط الهندي، إلا أن المحادثات توقفت في أواخر عهد الرئيس نيكسون، ثم تعسرت بعد زيادة حدة التنافس بين الدولتين في أعقاب الخلاف حول الموقف السوفيتيّ من أنغولا، وخلال عام 1977 توصلت المباحثات إلى نتائج إيجابية، ولكنها لم تثمر في النهاية بسبب تفاقم الأزمة في القرن الإفريقي والدعم السوفيتيّ لإثيوبيا. لذلك جاءت مبادرة بريجنيف كمحاولة لطرح إمكانية الوفاق الدولي، ولكن على نحوٍ موسّعٍ يضم الصين واليابان وجميع

الدول الأخرى المهتمة بقضية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربيّ، وعندما لم تحقق المشاريع النظرية العديدة التي قدمت في المجال المذكور استجابة من الأطراف المعنية، رأى السوفييت ضرورة اختراق مجال الحركة الإقليمية عسكرياً لتعزيز الضغط في سبيل السلام الشامل، وقد حدد ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) برنامج خطته في النقاط الآتية:

– عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج أو الجزر المتاخمة لها، ومنع تركيز القوات النووية في المنطقة.

–الامتناع عن التهديد باستعمال القوة العسكريّة ضد دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (المدنيّ، ٢٠٠٢، ٢٠).

– احترام مبدأ عدم الانحياز لدول المنطقة والامتناع عن إدخالهم في الأحلاف العسكريّة التي تشترك فيها دول نووية.

– احترام سيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية وعدم التعرض أو وضع العقبات أمام المبادلات التجارية واستعمال الممرات المائية بين المنطقة والعالم الخارجي (المسفر، ٢٠١٨، ١٠٦– ١٠٧).

يتّضح من سياق الأحداث، أن الطرح السوفيتيّ لتحييد دول عدم الانحياز، ومنها دول الخليج العربيّ، وعدم إدخال هذه الدول في الأحلاف السياسية والعسكرية الغربية، يشير إلى الشك والريبة من قبل السوفييت، ونظرتهم لقيام مجلس التعاون الخليجي باعتباره امتداداً للمصالح الأمريكيّة ولحلف شمال الأطلسي في المنطقة، وربما كانت هذه الرؤية أحد الأسباب القوية التي دفعت الاتحاد السوفيتيّ لطرح مشروع بريجنيف الخليجي.

٦– موقف دول الخليج العربيّ من السياسة السوفيتيّة الجديدة:

ولا بد من التنويه إلى أن المبادرة التي طرحها بريجنيف قد أعطت الاهتمام لحماية الممرات

والمضائق المائية حتى يحول بين الولايات المتحدة، وخطط الوجود في الخليج العربيّ، والسيطرة

على مرور السفن. وقد كان رد الأمريكيين على اقتراحات بريجنيف سلبياً، حتى إن الإدارة الأمريكيّة لم تعلق عليها ورفضتها رفضاً قاطعاً، كما أعلنت دول الخليج العربيّ رفضها لهذه المبادرة، باستثناء الكويت التي رأت في المبادرة مؤشرات إيجابية تتضمن تحييد منطقة الخليج والحفاظ على ثرواتها

في حال أوضح السوفييت حسن النوايا بتطبيقٍ عمليٍّ لهذه الخطة (المدنيّ، ٢٠٠٢، ٧٠).

وفي معرض حديثه عن التطورات السياسية في منطقة الخليج العربيّ، أشار وكيل وزارة الخارجية الكويتية، إلى أن مبادرة بريجنيف كانت كشفاً واضحاً لنيات السوفيات التي تتضمن فحواها حق المشاركة في ثروات الخليج، وتقاسم النفوذ الاقتصادي والسياسي على قدم المساواة مع الغرب، وقد أعلنت الكويت في 22 / كانون الأول/ 1980م، أن على الاتحاد السوفياتي، إذا أراد أن يرى مبادرة بريجنيف قابلة للتطبيق، القيام بسحب المستشارين السوفييت والشرقيين من اليمن الجنوبي، كما عليه أن يفكّ الحصار عن المنطقة من خلال الانسحاب من أفغانستان، وتفكيك قواعده في إثيوبيا، عندئذ سوف تضغط دول الخليج العربيّ على عُمان والبحرين لإلغاء التسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكيّة في المنطقة (العجمي، ٢٠٠٦، ٤٠٩).

وفيما يبدو أن السوفييت قد تعاملوا مع الردود الخليجية السلبيّة بمنتهى الدبلوماسيّة، فقد كانوا بحاجة إلى فتح أكثر من نافذة على المنطقة المغلقة في وجوههم إلا من قبل حكومة الكويت. وقد أعرب السفير السوفيتيّ في الكويت نيكولاي سيكاشيف، عن استعداد بلاده لمناقشة عرض بريجنيف لأمن الخليج العربيّ، والانسحاب من أفغانستان، وتفكيك القواعد الأجنبيّة، وإبعاد الأسلحة النوويّة عن المنطقة. ثم قام السفير بعرض أفكاره في لقاءٍ صحفيٍّ لتأكيد ما قاله، ولإعطاء مجال أوسع للمناقشة، أو ربما لإحراج دول المنطقة مع الدول العربيّة الأخرى المطالبة بخروج الأمريكيين من الخليج، وكانت الكويت أكثر دول المنطقة تضرراً من التطورات العسكريّة والأمنية الجارية، خاصة الحرب العراقية – الإيرانية، وكانت مبادرة بريجنيف مدخلاً لها كي تحثّ هذه الدولة العظمى على التدخل لوقف هذه الحرب. وفي عام 1981، وتأكيداً للموقف الكويتي الداعي لإقامة علاقات خليجية مع الاتحاد السوفيتيّ، زار أمير الكويت خلال 12 يوماً الكتلة الشرقية، وشملت زيارته رومانيا وبلغاريا والمجر ويوغسلافيا. وعاد يحثّ دول الخليج لتقيم علاقات دبلوماسية مع الكتلة الشرقية، حتى يكون هناك توازن في العلاقات الخليجية مع الشرق والغرب. لكن عدم وجود مبادرات سوفياتية في الشؤون العالمية، أدى إلى عدم وجود النفوذ الفعال لتلك الدولة، وجعل الخليجيّين يحجمون عن إقامة علاقات مع موسكو، كما يقول عبد الله بشارة أمين مجلس التعاون الخليجي. هذا فضلاً عن تدخل موسكو في ثورة ظفار، وقرب النظم السياسيّة والاقتصاديّة من الغرب أكثر من قربها من المعسكر الشرقيّ، ومع ذلك، كان هناك تقدم كبير على رغم صغر حجم الخطوة، فقد وصل وزير خارجية السعودية الأمير

سعود الفيصل إلى موسكو عام 1982 في أثناء الاجتماعات التي رافقت أزمة لبنان، وترتيب انسحاب الفلسطينيين من هناك، والتي بدت كمؤشر إيجابي لبناء الثقة، وإعادة العلاقات السوفيتيّة – الخليجية بوصفها عاملاً مهماً في تحقيق التوازن الدولي والإقليمي (العجمي، ٢٠٠٦، ٤٠٩– ٤١٠).

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات السوفيتيّة– الخليجية تطورت تطوراً ملحوظاً بدءاً من عام ١٩٨٣، وخاصة مع الكويت، إذ يذكر السفير السوفيتيّ في الكويت أن العلاقات السوفيتيّة أصبحت أكثر فاعلية مع دول المنطقة (أبوكوف، ٢٠١٦).

ثالثاً: الخاتمة والاستنتاجات:

كان الصراع بين الاتحاد السوفيتيّ والولايات المتحدة، قد بدأ فعلياً مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انتهت مرحلة التعاون والوفاق، وبدأت مرحلة التسابق للسيطرة وتوسيع مناطق النفوذ، ولعل الغزو السوفيتيّ لأفغانستان هو حلقة من حلقات التنافس بين الطرفين لفرض توازن القوى على الصعيد العالمي، حيث مثلت سياسة الردع النووي لكلا الطرفين الإحجام عن الصراع المباشر بينهما، والاستعاضة عن ذلك بمد النفوذ والسيطرة عبر تغذية النزاعات الإقليمية المحدودة، والتحكم بها بما يعود بالفائدة لصالح كل طرف منهما، حسب السياسة التي تخدم تلك التوجهات، وهذا الكلام ينطبق على الصراع حول أفغانستان، حيث قامت الولايات المتحدة بدعم جميع الأطراف التي تحارب الشيوعية كعقيدة والاشتراكية كإيديولوجية غير مرغوب فيها.

يتّضح من العرض السابق، أن الأسباب التي دفعت السوفييت للسيطرة على أفغانستان، لا تنحصر بسبب واحد، وإنما بمجموعة من الأسباب والعوامل، يأتي في مقدمتها العامل الأمني وحماية الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتيّ، والضغط على المصالح الغربية في المنطقة ومحاولة منع انتشارها وتوسعها، وفرض سياسة الأمر الواقع للتفاوض بين الاتحاد السوفيتيّ والولايات المتحدة الأمريكيّة على كثيرٍ من القضايا العالقة بين الطرفين.

- كما أن الولايات المتحدة الأمريكيّة أثبتت من خلال السياسة الجديدة التي اتبعتها في منطقة الخليج والمحيط الهندي، مدى الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة، وذلك عبر التدخل العسكري المباشر، وتشكيل قوات التدخل السريع في المناطق الساخنة، لتفويت الفرصة على الاتحاد السوفيتيّ والقوى المناوئة للمصالح الأمريكيّة ضد أي تجاوزات يمكن أن تخلّ بالأمن والاستقرار الإقليميّ.

– كما تبيّن مدى التضخيم الإعلامي الأمريكي للخطر الشيوعي، في محاولة من الولايات المتحدة لبثّ الرعب والخوف لدى دول المنطقة، وإحداث اختراق سياسيٍّ واقتصاديٍّ يمكن من خلاله النفاذ إلى العمق الاستراتيجيّ، والحصول على قواعد وتسهيلات عسكريّة للقوات الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ. وبالتالي الحفاظ على خطوط الإمدادات النفطية مفتوحة باتجاه الدول الغربية عبر مضيق هرمز، ومنع المساومة على المصالح الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتيّ والقوى الإقليمية في المنطقة كإيران والعراق.

– كما اتّضح أن دول الخليج العربيّ، كانت تضع في سلم أولوياتها الأمنية عاملين، الأول يتمثل بالخطر الصهيوني، والثاني بالخطر الإيراني بعد قيام الثورة ورفعها شعارات مضادة للأنظمة الحاكمة، ومحاولات تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، وعلى الرغم من ذلك فقد انساقت دول الخليج وراء الدعاية الأمريكيّة بأن الخطر الداهم يتمثل في سياسة التوسع السوفيتيّ ومحاولته الوصول إلى مياه الخليج، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تباين الرؤى السياسية والأمنية لدى دول الخليج في تحديد مصادر الخطر على أمنها واستقرارها، مما أحدث اختراقاً واسعاً من قبل الولايات المتحدة والتدخل في شؤونها الداخلية والاقتصادية، وذلك على حساب تطور المنظومة الإقليمية الخليجية، التي كانت أبعد ما تكون عن التعاون والتنسيق فيما بينها، ناهيك عن ضرورة الوحدة السياسية والاقتصادية لتشكيل كيان له حضوره الإقليمي والدولي، ولعل ذلك كان من الأسباب التي أدت إلى تبعية المنطقة السياسية والاقتصادية للدول الغربية.

خامساً – ملاحق البحث:

– التعريف بأسماء الأعلام والمصطلحات:

١– زبيغنيو بريجنسكي: (١٩٢٨– ٢٠١٧)، مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧– ١٩٨١)، كما عمل مستشاراً في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الدوليّة.

٢– Diego Garcia: دييغو غارسيا: قاعدة عسكرية أمريكية، وهي عبارة عن جزيرة في المحيط الهندي، تقع في مثلث وسط الهند وإندونيسيا ومدغشقر، ولا يمكن الوصول إليها إلا بالوسائل

العسكريّة، وقد أدت القاعدة دوراً في كثيرٍ من الحروب والعمليات العسكريّة التي شنتها الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة، وإلى يومنا هذا.

٣- ثورة سيفر: أو ما عرف بانقلاب أبريل، وهي الثورة التي أطاح بها الحزب الديمقراطي الشعبي الأفغاني، بالرئيس الأفغاني الجنرال محمد داود خان في 27 أبريل ١٩٧٨م.

٤- اتفاقية SALT: هي الاتفاقية التي تم توقيعها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتيّ، في إطار الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية في العاصمة الفنلندية هلسنكي نوفمبر ١٩٧٩م.

- خرائط وصور توضيحية:

الشكل (١) خارطة تمثل أهمية موقع أفغانستان على الصعيد الإقليمي والدولي

الشكل (٢) خارطة تمثل موقع الخليج العربيّ وأثره في التنافس السوفيتيّ– الأمريكي

الشكل(٣) خارطة تمثل اجتياح الجيش السوفيتيّ لأفغانستان ومحاور القتال عام ١٩٧٩م

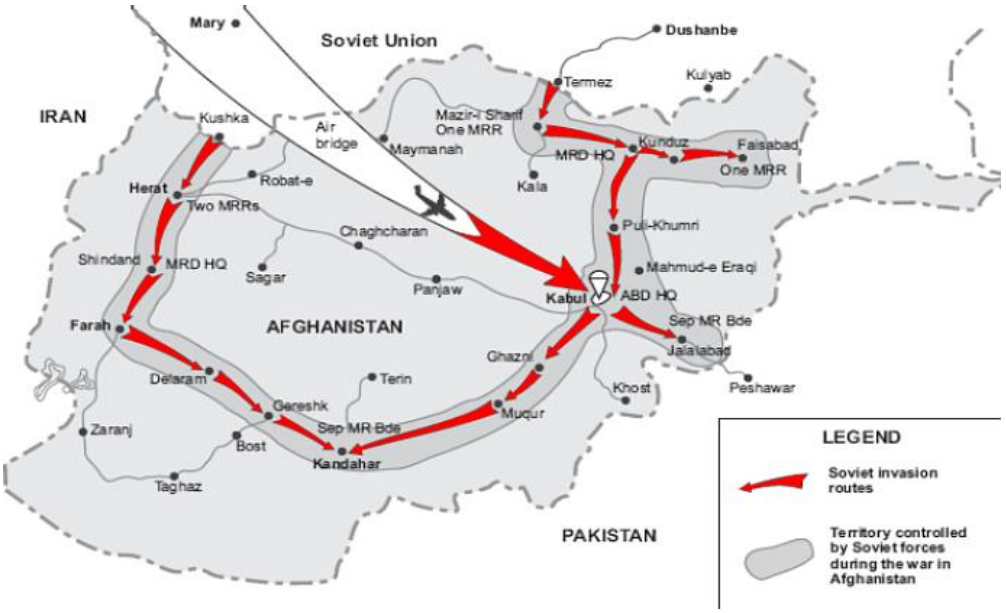

الشكل (٤) صورة لمقر قيادة الجيش السوفيتيّ في أفغانستان بعد احتلالها عام ١٩٧٩م

قائمة المصادر والمراجع:

- المراجع من الكتب العربيّة:

- برجاس، حافظ. (٢٠٠٠). **الصراع الدولي على النفط العربيّ**، ط١، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
- شكر، زهير. (١٩٨٢). **السياسة الأمريكيّة في الخليج العربيّ**، ط، بيروت: معهد الإنماء العربيّ.
- العجمي، ظافر. (٢٠٠٦). **الأمن في الخليج العربيّ "تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- علي، محمود. (٢٠١٨). **التدخل الأمريكي في الخليج العربيّ**، ط١، الإسكندرية: الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- قاسم، جمال. (١٩٩٦). **تاريخ الخليج العربيّ الحديث والمعاصر**، المجلد ٥، القاهرة: دار الفكر العربيّ.
- المدنيّ، عبدالله: (٢٠٠٢). **الخليج العربيّ والمحيط الآسيوي الفرص والتحديات**، ط1، الكويت: دار قرطاس للنشر.
- المسفر، محمد صالح. (٢٠١٨). **العلاقات الخليجية- الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجيّ والتجزئة 1971-2018**، ط١، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

- المراجع من الإنترنت:

- أضواء للبحوث والدراسات. (د ت). **تاريخ الحضور العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربيّ**. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦. على الرابط: https://www.adhwaa.net
- أوزتوك، محمد. (٢٠١٧). **احتلال أفغانستان والذكرى الثامنة والثلاثون للخطأ القاتل**. مقال تحليلي. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٢ /٧/٢١. على الرابط: https://www.aa.com.tr
- الحلو، ميادة. (٢٠١٧). **الاحتلال السوفيتيّ لأفغانستان**. *المجلة العلمية لكلية الآداب*. المجلد (١٠). العدد (١). تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٣. على الرابط:

https://artdau.journals.ekb

- الفيصل، تركي. (٢٠٢٠). **الملف الأفغاني والمجاهدين العرب**، الصندوق الأسود: تقديم عمار تقي. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٠ على الرابط: https://www.youtube.com/user/taqiAmar
- المصري، أحمد. (د ت). **الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط**، *مجلة الفكر الاستراتيجيّ العربيّ*، تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢١، على الرابط: https://www.alukah.net
- **المراجع الأجنبية من الكتب:**

- **The Real War**. London: Sidgwick and Jackson. (١٩٨٠). Nixon, Richard.
- Klare, Michael. (2001). **Resource Wars**: The New Landscape of Global Conflict. New York: Maropolitan Book.
- Carter, Jimmy. (1977). **Human Rights and Foreign Policy**. Commencement Speech. Notre Dame University.